

مدفوعة باستقرار أسعار النفط والانتعاش المتوقع للاقتصاد العالمي

«الوطني»: 4% إلى 5% معدل النمو المتوقع لاقتصادات الخليج في 2011



وقد تتسم نظرة المراقبين بالإيجابية حيال الاقتصاد العالمي في عام 2011، دون أن يغفلوا عن المخاطر الموجودة، حيث تواصلت الاقتصادات الناشئة النمو، لكن بوتيرة أبطأ بعض الشيء مقارنة مع 2010، ويرجع ذلك جزئياً إلى تشديد السياسات النقدية لمواجهة ارتفاع التضخم (الصين والهند)، إلا أن هذا التراجع يبقى من معدلات نمو مرتفعة أساساً وبالدرجة أكثر من 9% في عام 2010 إلى حوالي 8% في حالتي الهند والصين. وفي سياق آخر، أشار «الوطني» إلى أن أسعار النفط والسلع الأخرى بقيت مستقرة، لتعزّز بذلك الآفاق المستقبلية لاقتصادات دول الخليج، حيث شهد أداء البورصات تحسناً في عام 2010، وباستثناء قطر، التي سجلت نتائجها المحلي الإجمالي نموًا يتعدى الـ 10%، فإنه يتوقع لاقتصادات باقي دول الخليج، ومن ضمنها الكويت، أن تنمو بمعدل يتراوح ما بين 4% و 5% في عام 2011، حيث سيستفيد هذا النمو من الانتعاش العالمي وكذلك من المشاريع الحكومية الضخمة والطموحة في معظم الدول الخليجية.

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الأميركي في عام 2011 بحدود 3% إذا ما تم إقرار حزمة الضرائب الجديدة، أما التضخم فما يزال تحت السيطرة وينبغي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يشعر بالارتياح لأن التوقعات التضخمية للسنوات العشر القادمة قد ارتفعت من 1.5% في أغسطس الماضي إلى معدلها الحالي عند 2.3%، وكان تراجع التضخم (وتوقعاته) هو السبب الرئيسي وراء إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي وإطلاقه لإجراءات التحفيزية الكمية الجديدة. وفي منطقة اليورو، واصلت دول المركز تقدمها فرنسا والمانيا أداءها المتفوق على دول الأطراف التي يعاني معظمها من وطأة الديون، ويتوقع لسياسات التقشف المالي المعتمدة على نطاق أوروبًا أن تؤدي إلى تمازج المخاوف المنتشرة على نطاق واسع بالنسبة للبرتغال، وأيضاً بالنسبة للاقتصادات الأكبر حجماً مثل إسبانيا وإيطاليا حيث تتعرض أسعار الفائدة لضغوط على الرغم من إقرار خطة إنقاذ إيرلندا.

دول الخليج في مرمى سويسرا

برن - إيلاف: تثير دول الخليج انتباه الشركات السويسرية، وعلى رأسها السعودية بعد النهضة التي شهدتها في السنوات الأخيرة حيث تستعد شركات الاستشارات، المحلية ومتعددة الجنسيات، في سويسرا، لتجنيد آلاف الموظفين الجدد، لاسيما المتخرجين والمتخرجات وذوي الخبرة الصلبة في شؤون الاستشارات الدولية. ويشير الخبير بول ناومان من مكتب العمل الفيدرالي إلى أن دول الخليج العربية، على رأسها المملكة العربية السعودية، تثير انتباه وخطط العديد من الشركات السويسرية لاسيما عقب النهضة التي شهدتها السعودية، في السنوات الأخيرة، والمتعلقة بإعادة هيكلة النقل عبر السكك الحديدية، وبعثاق هذا الخبير، فإن تأسيس فروع استشارية متقدمة للشركات السويسرية في دول الخليج، وتجنيب المئات من الموظفين العرب، داخلها، فكرة ممتازة لتوطيد حركة التبادل التجاري، إضافة إلى توليد فرص عمل ابداعية، في سويسرا ودول الخليج معاً. وفي الحقيقة، يوجد أكثر من سبعة آلاف وظيفة شاغرة، في كافة الكاتنونات السويسرية، تنتظر من «يستوطنها» بين لحظة وأخرى من دون احتساب مئات الوظائف المعروضة في الخارج.



ارتفاع أسعار النفط سينعكس إيجاباً على اقتصادات دول المنطقة

ديومعة. وبالنسبة للسياسة الضريبية الأميركية، توقع «الوطني» أن تمتد فترة معدلات الضرائب المنخفضة لمدة عامين، وتقلص ضريبة الدخل بالنسبة للموظفين، مع طلبات بدل البطالة. ويوجه عام، رجح «الوطني» أن يشهد عام 2011 محفزات مالية إضافية في الولايات المتحدة تتعدى 200 مليار دولار بدلاً من الانكماش المالي.

العراق ينشئ رصيفاً ملاحياً بالبصرة لاستقبال معدات تطوير حقول النفط

البصرة - د.ب.أ: أفاد مسؤول عراقي أمس أن شركة الموانئ العراقية تعتزم إنشاء رصيف ملاحى جديد على ضفاف شط العرب بمدينة البصرة لاستقبال المعدات الخاصة بالشركات النفطية الأجنبية لتطوير حقول مجنون العملاق. وقال مسؤول الإعلام والعلاقات في شركة الموانئ العراقية أمان الصافي في تصريح صحفي إن هناك «خطة لبناء رصيف ملاحى جديد على ضفاف شط العرب في منطقة القرنة شمالي البصرة (550 كم جنوبي بغداد) لاستقبال المعدات الخاصة بالشركات النفطية العالمية المعنية بتطوير حقول مجنون العملاق». وأضاف أن «الهدف من إنشاء الرصيف هو من أجل تشجيع الشركات النفطية العالمية التي تعمل في الحقول النفطية العراقية على استخدام الموانئ المحلية بدلاً من موانئ الدول المجاورة». وذكر أنه «تم الاتفاق مع شركة شل النفطية على إنشاء هذا الرصيف الملاحى لاستقبال معدات الشركة وآلياتها عبر مياه شط العرب». وأوضح الصافي أن «هذا الإجراء سيوفر المال والجهد للجانبين العراقي والأجنبي لأن الضائع ستنتقل مباشرة إلى أماكن قريبة من مواقع العمل بدلاً من تخزينها في موانئ الدول المجاورة ونقلها برا بالسيارات إضافة إلى تشغيل أيد عاملة وشركات خدمية عراقية في هذا الرصيف».

.. ويحصل على مليار دولار من السياحة الدينية

أعلنت وزارة السياحة العراقية أن عدد السائحين الأجانب الوافدين لزيارة العتبات الدينية في عام 2010 في العراق بلغ 1,5 مليون سائح. وذكر المتحدث باسم وزارة السياحة والآثار العراقية عبد الزهر الطلقاني أن السياحة الدينية شهدت خلال عام 2010 زيادة كبيرة مقارنة بالعام الماضي. وأشار إلى أن السياحة الأتارية سجلت معدلات منخفضة مقارنة بالدينية. وأوضح أن السياح الوافدين قدموا من 30 بلداً خليجياً وآسيبياً وأوروبياً. وأعلن أن الموارد الاقتصادية المتأتية من السياح هذا العالم قدرت بنحو مليار دولار. يذكر أن الأحداث التي مر بها العراق -الحرب العراقية الإيرانية، وعاصفة الصحراء والحصار، والتدخل الأميركي في عام 2003، وأحداث ما بعد الحرب - ألحقت ضرراً كبيراً بقطاع السياحة العراقي.

بافيت: أميركا تسير معها العالم باتجاه فقاعات اقتصادية جديدة

واشنطن - يو.بي.سي: قال أحد أثرياء رجال الأعمال في الولايات المتحدة والعالم وارن بافيت إن أميركا تسير معها العالم باتجاه أزمة فقاعات اقتصادية جديدة في المستقبل لا تشبه من حيث الشكل الأزمات الراهنة التي بدأت بفقاعات عقارية ومالية وإنما تتعلق بتهاافت الناس على الاستثمار بسندات الخزينة الأميركية. وتحدث بافيت إلى شبكة «سي إن إن» الأميركية فتوقف عند الإصلاحات الاقتصادية التي أقرها البيت الأبيض وتأثيرها على مستقبل الاستثمارات المصرفية وأعرب عن قلقه حيال الانعكاسات السلبية المرتقبة قائلًا أن «هذا سيحد من مكاسب المصارف لأنه سينعكس حُضًا على التسهيلات والإقراض وهذا سيكون له أثر سيئ على أرباح المصارف». وتابع رجل الأعمال الأميركي الملقب بـ «ساحر أوماها» بسبب استثماراته الناجحة «ما يجب أخذه بعين الاعتبار هو أن الاستدانة مسألة ضرورية للنمو الاقتصادي قد يفلس البعض بسببها ولكن لا مناص من أخذها ولها في الواقع أثر يشبه الإدمان للناس». وأكد بافيت أن الشركات الكبيرة العاملة في القطاعات الاستثمارية «لها ميل طبيعي للاقتراض وهذا الأمر يصبح خطيراً إذا خرج عن السيطرة»، غير أنه أكد أن الناس «باتوا يدركون حجم هذه المخاطر الآن».

وتضمنت التدابير التي هدفت إلى توفير خمسة مليارات يورو خلال 2010 وعشرة مليارات يورو في عام 2011 تخفيض رواتب موظفي القطاع العام بنسبة 5% خلال عام 2010 وتجديد أي زيادة خلال عام 2011 وخفض مرتبات أعضاء الحكومة بنسبة 15% وتخفيض الاستثمارات العامة والمساعدات المخصصة للتنمية فيما اتخذت في سبتمبر الماضي قرار إصلاح سوق العمل الذي أثار سخط و غضب نقابات العمال. وتضمنت تلك التدابير التي أثار جدلاً كبيراً في البلاد تخفيضات ضريبية جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة وإلغاء المساعدات المالية للعاطلين عن العمل الذين انتهت مدة تقديم معوناتهم الاجتماعية وخصخصة 49% من شركة الملاحة الجوية والطارات الإسبانية الرئيسية التي كان ينصيب الدولة سعيًا إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتسريع عملية خلق فرص عمل جديدة. من جهة أخرى أكد مسؤولون صينيون أمس أن بكين مستعدة للصادرات الصينية.

الولايات المتحدة الاختيار الأول للمستثمرين العقاريين الأجانب في 2011

نيويورك - رويترز: أظهر مسح لرابطة المستثمرين الأجانب بالقطاع العقاري الأمريكي أن السوق العقارية التجارية الأمريكية هي الاختيار الاستثماري الأول لغالبية المستثمرين الأجانب هذا العام وأنهم يعتبرونها أفضل فرصة لصعود الأسعار. ووفقاً للمسح السنوي لرابطة المستثمرين الأجانب في القطاع العقاري حصلت الولايات المتحدة عند تصنيفها بين الدول المستهدفة للاستثمارات العقارية في 2011 على أربعة أمثال الأصوات التي حصلت عليها بريطانيا التي حلت في المرتبة الثانية. وقال نحو 65% من المشاركين في المسح أن الولايات المتحدة تمثل



أفضل فرصة لارتفاع الأسعار وهو ما تجاوز بكثير نسبة الـ 10% التي وضعت الصين في المركز الثاني. وفي 2006 وضع 23% فقط من المشاركين في المسح الولايات

«غولدمان ساكس» يستثمر في «فيس بوك»

لكنها اعتبرت ان المال الجديد قد يزيد الضغط على فيس بوك لطرح أسهمه للبيع علناً حتى مع مقاومة مديره التنفيذي لهذا الأمر. وأوضح ان شعبية أسهم مايكروسوفت وغوجل في السوق الخاص ضغطت عليهما لعرض أسهمهما في العلن. ونقلت عن المصادر المطلعة في وول ستريت تشير إلى زيادة قوة «فيس بوك» الذي كان يتفوق على عمالقة مثل «غوجل».

نيويورك - يو.بي.أي: استثمر مصرف «غولدمان ساكس» ومستثمر روسي مبلغاً يقدر بـ 500 مليون دولار في موقع «فيس بوك» الاجتماعي الذي ارتفعت قيمته إلى 50 مليار دولار. ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن أشخاص على صلة بالعملية أن «فيس بوك» جمع 500 مليون دولار من «غولدمان ساكس» وأحد المستثمرين الروس

الصين مستعدة لمساعدة إسبانيا في الخروج من الأزمة الاقتصادية وستواصل شراء ديونها

للبلاد ومقترية جدا من النسبة القصوى التي حددتها معاهدة ماستريخت التي تنص على ألا تزيد نسبة ديون أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي على 60% من إجمالي ناتجها المحلي. وكانت الحكومة الإسبانية قد سعت إلى إغلاق عام 2010 بنسبة ديون عامة تبلغ 62,8% من الناتج المحلي الإجمالي وخفض العجز العام الذي يبلغ 11,1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 إلى 9,3% في 2010 وإلى 6% عام 2011 وإلى 3% بحلول عام 2013. ولتحقيق تلك الأهداف اتخذت الحكومة الإسبانية مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية في مايو من العام الماضي تهدف إلى طمأنة الأسواق إلى صلابته النظام الاقتصادي الإسباني لاسيما بعد انهيار اقتصاد اليونان ولجوء دول المنطقة إلى تفعيل خطة إنقاذ بقيمة 110 مليارات يورو التي لم تكن كافية لهدئة هواجس انتشار العدوى إلى إسبانيا والبرتغال اللتين عانتا من تخفيض تصنيفاتهما قبل وكالات التصنيف الاستثمارية العالمية.

عواصم - وكالات: تدخلت إسبانيا عام 2011 وقد هزتها مشكلات اقتصادية كبيرة وأزمة ديون متفاقمة بعد تمكنها من التغلب على أكبر حالات الركود التي خاضها الاقتصاد الإسباني في تاريخه وسط خشية المحللين الاقتصاديين من وقوعه في حلقة جديدة من دوامات الأزمة. وشهد الاقتصاد الإسباني الذي يعد خامس اقتصاد في الاتحاد الأوروبي من حيث الكبر ركوداً اقتصادياً نتجته انفجار الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالبلاد في 2008 تجسدت آثاره في تجاوز معدلات البطالة 20% وارتفاع العجز العام في ميزانية الدولة بنسبة 10% مقارنة بعام 2009 ليبلغ 38,8 مليار يورو خلال الأشهر بين يناير ونوفمبر الماضيين. وتفيد تقارير صادرة عن بنك إسبانيا المركزي بأن الديون العامة سجلت زيادة قدرها 16,26% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2010 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2009 لتبلغ 611 مليار يورو مستقرة عند 57,7% من الناتج المحلي الإجمالي

قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي حول مناخ الاقتصاد الدولي إن الأسواق العالمية تدخل العام 2011 وسط أجواء من التفاؤل بتحقيق المزيد من التحسن بالنسبة للاقتصاد العالمي. وأشار «الوطني» إلى أن هذا التفاؤل، الذي تبلور في الربع الأخير من العام 2010، يأتي نتيجة صدور بيانات أكثر إيجابية من جانب الاقتصادات الكبرى، وحزمة خفض الضرائب والإجراءات التحفيزية الكمية الجديدة في الولايات المتحدة، وخطة الإنقاذ المالي لايرلندا من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث خففت هذه التطورات من حدة المخاوف المسابقة بشأن تجدد الركود، في حين شهدت الاقتصادات العالمية وميزانيات المصارف والشركات مزيداً من التعافي في عام 2010 رغم أنها لم تبرأ من علقها بالكامل. لاحظ «الوطني» أن هناك إجماعاً في الآراء الآن يرجح تحسن أداء الأسواق الناشئة في العام 2011 ونموها بمقدار 6% مقابل نمو الاقتصادات المتقدمة بمقدار 2% ونمو الاقتصاد العالمي بمقدار 4%

10 شركات تتنافس للفوز بمشروع تطوير مطار سعودي

الرياض - د.ب.أ: تجري الهيئة العامة للطيران المدني السعودية تقييماً حالياً للعثاءات المالية والفنية لعشر شركات تقدمت لمشروع تطوير مطار القريات بشمال غرب السعودية في منافسة عامة طرحتها الهيئة مؤخرًا. قالت الهيئة في بيان أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية أمس إن عناصر المشروع تتضمن توسعة صالة السفر الحالية من 2352 متراً مربعاً إلى 8234 متراً مربعاً بنسبة إضافة تبلغ 250% وتحتوي على جسرين كهربائيين متحركين لنقل الركاب من الصالة إلى الطائرة مباشرة. وقال نائب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني للمطارات الداخلية محمد بن حميد الجديبي إن المشروع يهدف إلى رفع كفاءة المطار ومرافقه والبنى التحتية ومواجهة النمو المطرد في أعداد المسافرين الذي بلغ خلال عام 2008 أكثر من 150 ألف راكب.

وزير الزراعة: السعودية غير مؤهلة لتغطية احتياجاتها الغذائية

الرياض - د.ب.أ: قال وزير الزراعة السعودي د.فهد بالغنيم أنه لا يتوقع أن تتمكن بلاده من إنتاج جميع المحاصيل التي تحتاج إليها داخليا، نظرا لأن مواردها المائية محدودة. وأضاف الوزير مستنركا «لكننا نسعى إلى إنتاج أكبر كمية ممكنة من الإنتاج المحلي بحيث تحقق أعلى نسبة للاكتفاء الذاتي». وذكر بالغنيم في تصريحات له نشرت أمس الاثنين «بواقعية لا نتوقع أن نستطيع المملكة بمواردها السكاني والمستوى المعيشي تغطية جميع الاحتياجات الغذائية». وأوضح بالغنيم في مؤتمر صحفي في جدة أمس انطلاق «اللقاء الزراعي الثالث» لتبادل الخبرات في عدة أمس أن «المملكة غير مؤهلة من ناحية مواردها المائية لأن تغطي جميع احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي وعلينا الاعتماد على الاستيراد من الخارج».

«انتل» تنود إلى هوليوود برقاقة جديدة

سان فرانسيسكو - رويترز: تتضمن رقائق جديدة تروج لها شركة انتل باعتبارها أضخم قفزة لها على الإطلاق في قوة المعالجة حماية مدمجة للمحتوى ستمكن استوديوهات هوليوود من توزيع أفلام عالية الجودة عبر أجهزة الكمبيوتر الشخصي بأمان أكبر. وقال نائب رئيس انتل والمدير العام لمجموعة الكمبيوتر الشخصي بالشركة بولي آيدن لـ «رويترز» الأسبوع الماضي إن وحدة التوزيع الرقمي لشركة تايورنر واستوديوهات أخرى تعتزم تقديم أفلام عالية الوضوح للمستهلكين الذين تستخدم حاسباتهم الآلية الرقائق الجديدة التي تحمل الاسم الكودي ساندي بريدج وذلك بالتزامن مع طرحها على أقران دي.في.دي. وقال في مقابلة «استطعنا تطوير حل شبكي سيسمح ببث المحتوى عالي القيمة إلى أجهزة الكمبيوتر المزودة برقاقات ساندي بريدج.. نرجم كل الصفقات اللازمة مع الاستوديوهات وموزعي المحتوى لجعله متاحاً». وتعد المعالجات التي شحنت في الآونة الأخيرة إلى المصنعين رهانا كبيرا في وقت تكاد فيه انتل ومقرها سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا اقتصادا أميركيا ضعيفا وطلبا استهلاكيا راکدا على أجهزة الكمبيوتر الشخصي. وإلى جانب حماية الاستوديوهات من القرصنة تملك الرقائق التي ستعرضها انتل خلال معرض الإلكترونيات الاستهلاكية في لاس فيجاس هذا الأسبوع قدرات محسنة لمعالجة الوسائط المتعددة. وتدمج ساندي بريدج التي ستباع تحت العلامة التجارية «انتل كور» المعالجة المركزية بمعالجة الرسوميات في قطعة سيليكون واحدة ولمرة الأولى مما سيجعلها أسرع وأعلى كفاءة في استهلاك الطاقة وعلى الأرجح أعلى ربحية. وقال هانز موسمان المحلل لدى ريموند جيمس «هيكل التكلفة أفضل والرقاقة أصغر، والأداء أفضل، ستكون مهمة جدا للشركة». وقالت انتل التي تشغل معالجاتها 80% من أجهزة الكمبيوتر الشخصي في العالم إن القدرات الرسومية لساندي بريدج تناسب من يراولون ألعاب الكمبيوتر من حين لآخر. وفي حين يرفض المنافسون ذلك قال آيدن إن ساندي بريدج ستجعل رقائق الرسوميات منخفضة المستوى والمركية في كثير من أجهزة الكمبيوتر غير ضرورية وهو ما قد يخفض التكاليف على المصنعين. وقال آيدن «منتجنا سيكون في أكثر من 500 طراز لأجهزة الكمبيوتر المحمول وسطح المكتب. سنرول الكثير منها في مختلف الفئات من الأجهزة متعددة الاستخدامات إلى أجهزة الألعاب الكبيرة إلى أجهزة الكمبيوتر المحمول».